المستوى لم يتم اعتقالها حتى الآن، نظراً لعدم استكمال التحقيق (المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٥). اضافت «انهم يضخمون موضوعاً بنيتي عدم تضخيمه. فالشرطة ستعتقل هذه الشخصية وفقاً لاعتبارات التحقيق، لأنها [الشرطة] تمتلك ضدها أدلة كافية. اما تلك الشخصية ليست مطلوباً في استمرار اعتقال المتهمين الثلاثة» (المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٥). وتابعت «ان المتهمين قاموا بسلب الأراضي عبر تخويف اصحابها، واخذ تواقيعهم، بغية الحصول على الأرض ثم بيعها الى الدولة، والى شركات بناء خاصة تقوم بمشاريع بناء في جميع انحاء الضفة الغربية» (دافار، ١٣/٨/١٩٨٥). وتبين، فيما بعد، ان الشخصية الكبيرة ما هي الا تاجر اراض عربي اسمه احمد محمود عودة (المصدر نفسه).

وادعى ممثل وحدة الشرطة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة، الرائد ارموند ادري، بأن اعضاء الشبكة الذين زوّروا الوثائق لسلب السكان العرب اراضيهم لم يتركوا وسيلة الا واستخدموها من اجل الحصول على تواقيع المسنين (معاريف، ١١/٨/١٩٨٥)، مضيفاً ان الضرر الذي الحقه المتهم اورن وشركائه كبير جداً، ليس فقط بالنسبة لاصحاب الأراضي انسلوبية، بل لاسم الدولة ايضاً (يديعوت احرونوت، ١٤/٨/١٩٨٥). وقال ان لدى الشرطة ما يثبت ان احمد محمود عودة دفع عشرات آلاف الدولارات للمتهمين مقابل تزوير التواقيع، وان ثمن تزوير التوقيع يختلف عن ثمن تزوير البصمة. واعترف المتهمون بانهم حصلوا على نقود من عودة، لكنهم ادعوا بأن هذه النقود قد خسرها الأخير لصالحهم في لعب القمار (المصدر نفسه، ١٨/٨/١٩٨٥). بيد ان تاجراً يعرف عودة جيداً، قال إنه لا يلعب القمار (هاعولام هازيه، ٢١/٨/١٩٨٥).

واعترف الرائد ادري بأنه قال للمتهمين، اثناء التحقيق، انهم يمثلون قاعدة المثلث الذي يقف على رأسه عودة، وتنتشر فوقه مجموعة من الأشخاص المحترمين جداً (يديعوت احرونوت، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي اثناء النقاش في قاعة المحكمة، صرخ احد الحضور في وجوه الصحافيين: «ايها البلهاء، هؤلاء هم ابطال اسرائيل، وانتم تكتبون ضدهم؟ لقد قاتلوا من اجلكم [من اجل] دولة اسرائيل وحصلوا على اراض لليهود» (معاريف، ١٨/٨/١٩٨٥).

وكان قاضي المحكمة المركزية، اوري شتروزمان، قد أكد انه لا يوجد اي دليل يؤكد ان «اعطيات رسمية، او شخصيات سياسية رفيعة المستوى، قد غضت النظر او شجعت الاعمال الجنائية المتعلقة بشراء الأراضي في الضفة». وتبنى القاضي موقف ممثلة الادعاء العام القائل بأن ادعاء المحامين بصدد تورط جهات سياسية هدفه اعطاء تغطية دفاعية للمتهمين (المصدر نفسه، ١٤/٨/١٩٨٥).

اما قاضي محكمة الصلح كوهيلت، فقد قال ان القضية معقدة جداً، وهناك اشخاص كثيرون متورطون فيها، يُخشى من الكشف عن هوياتهم (يديعوت أحرونوت، ١٨/٨/١٩٨٥).

وبعد تمديد فترة اعتقال المتهمين الثلاثة لثلاث مرات، اي بعد اعتقال دام ٤٥ يوماً، قررت قاضية محكمة الصلح، حانه شارون، اطلاق سراحهم بكفالة مالية قدرها خمسة ملايين شيكل لكل منهم. كما أمروا بتسليم جوازات سفرهم إلى الشرطة، وبعدم دخول الضفة الغربية (معاريف، ٢/٩/١٩٨٥). وجاء اطلاق سراحهم، على هذا النحو، مغايراً لموقف الشرطة التي طالب ممثلها في المحكمة بتمديد فترة اعتقالهم، لأن «الموضوع خطير، والحق ضرراً باسم الدولة» (عل همشمار، ٢/٩/١٩٨٥).

سماسرة الأراضي: احمد عودة وآخرون

وقد طرأ تطور مهم في القضية، عندما قام محققو الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة باعتقال احمد عودة، من قرية حبلة قرب قلقيلية، وهو تاجر أراض يعتبر من احد الاشخاص الرئيسيين في القضية، ومعروف بعلاقاته الشخصية الوثيقة مع اصحاب مناصب رفيعة المستوى في إدارة الحكم العسكري في المناطق المحتلة، وبصداقته لشخصيات في المؤسسة